بعض أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب

الدكتور
موسى بناي العليلي

كتاب سيبويه من المصادر الرئيسة في مادة النحو والصرف ، لذلك كانت ملازمتي له مستمرة ، ونتيجة لهذه الملازمة فقد اتضح لي عدم اتفاق بعض الآراء المنسوبة لسيبويه مع النص المثبت في كتابه ، ولما كانت المادة النحوية الموجودة في الكتاب تتداخل في ابوابه الكثيرة كان من الصعوبة التأكد من الرأي الحق ، فلذلك كانت مناقشتي لمسائل قليلة وهي التي شككت في نسبتها لامام النحاة ، وشجعني على ذلك أن هذه المسائل تتكرر على ألسنة مجموعة من النحاة المتأخرين ، وقد تأثر بهم الباحثون في الوقت الحاضر ، لانهم كانوا يرون أن النحاة الذين سبقوهم بمنعة من الوقوع في الوهم والاشتباه ، فابتدأت بهذه التجربة ،

ولما كان الكتاب أول كتاب وصل الينا في مادة النحو والصرف ، فاننا نرى شموله لأكثر المسائل المعروفة بين النحاة لخصوبة تلك الفترة في الدراسات النحوية والصرفية ، ولا سيما في زمن الخليل صاحب العقل الفذ الذي لم يكتف بتدريس هذه القواعد فحسب بل ذهب الى أبعد من ذلك حيث أصّلها على دعائم ثابتة هي السماع والتعليل والقياس والاستحسان ، وبالرغم من شمول الكتاب لأكثر القواعد النحوية والصرفية الا أنه لم يكن منظماً تنظيما منهجيا كما أن أبوابه لم تكن متطابقة مع المادة التي وضعت لها ، فكان لا بد من القاء نظرة سريعة عليه من حيث تنظيمه ومادته وبعد ذلك نتطرق الى المسائل التي نشك في نسبتها لصاحب الكتاب .

كتاب سيبويه :

ان الذي يتتبع الدراسات النحوية يرى أن كتاب سيبويه يمثل مرحلة من مراحل تطور الدراسات النحوية التي بدأت بشيء بسيط ، هو تعلم غير العرب الذين دخلوا في الاسلام القراءة والكتابة كي يقرأوا القرآن صحيحاً . (١) وبعد ذلك بدأت المرحلة الثانية ، وفيها أقبل العرب وغير العرب على دراسة اللغة والنحو ، وكان الدافع لذلك اسباب عديدة من أهمها ان الذي يريد أن يدرس القرآن الكريم والعلوم الاسلامية يجب أن يكون على معرفة بكلام العرب وقواعد النحو والصرف ، لكون القرآن نزل بأفصح لغات العرب . وقد اعتمد الذين تصدروا لتدريس النحو واللغة على ثقات عرب البادية أمثال أبي مهدية وأبي طفيلة وأبي البيداء وأبي خيرة وأبي الدّقيش الاعرابي (٢) وطوّف بعضهم في بوادي الحجاز وتهامة ونجد (٣) ، وبذلك أصبح النحو علما يدرس لذاته ، ثم بدأ التأليف في المرحلة الثالثة من قبل علماء سبقوا سيبويه أمثال عيسى بن عمر (٤) والرواسي (٥) والخليل ، وجاء كتاب سيبويه حصيلة هذه المراحل السابقة ، لذلك كان الكتاب من الكتب المهمة ، وتظهر هذه الاهمية لكونه أول كتاب في النحو والصرف وصل الينا ، الاّ أن الملاحظ على مؤلفه أنه لم يضع له اسما ، أما اسمه المتعارف عليه فقد وضعه النحاة بعد وفاة سيبويه ، نظراً لاهميته عند هم ، قال السيرافي : « وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علما عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب فيعلم أنه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف الكتاب ولا يشك أنه في كتاب سيبويه » (٦) ، وقد أضفوا عليه صفة التقدير والتقديس بقولهم : « وألف كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو »(٧) ، وقال عنه المازني : « من أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي » (٨) ، وروى المبرد عن المازني قوله : « قرأ علي رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة

(١) اخبار النحويين البصريين للسيرافي ، نشر فريتس كرنكو ، ص ١٧، ١٨
(٢) مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة نهضة مصر ، ص ٧٠ — ٧١
(٣) انباه الرواة للقفطي ، مطبعة دار الكتب القاهرة ٢٥٨/٢ ، المزهر للسيوطي ، مطبعة دار احياء الكتب القاهرة ٢١١/١ .
(٤) اخبار النحويين البصريين ، ص ٣١
(٥) بغية الوعاة للسيوطي ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة ٨٣/١ .
(٦) اخبار النحويين البصريين ، ص ٥٠
(٧) مراتب النحويين ص ١٠٦ ، خزانة الادب للبغدادي ١٧٩/١ .
(٨) اخبار النحويين البصريين ص ٥٠

فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله عني خيراً ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا »(١)
وقال ابن كيسان : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضوع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج الى عبارة وايضاح ، لانه كتاب ألّف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الالفاظ ، فاختصر على مذهبهم ، وقال : عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها ، فجعل فيه بيّنا مشروحاً وجعل فيه مشتبهاً ، ليكون لمن استنبط ونظر فضل » ، (٢) وهذه النصوص تظهر المكانة التي كان يحتلها الكتاب في نفوس النحويين مما جعلهم يقبلون على شرحه بشروح كثيرة ، وقد أصبح هذا الاتجاه بداية لاصحاب الشروح والحواشي الذين يشرحون كلّ كتاب يشتهر بين الناس .

على الرغم من أن سيبويه قد سنحت له الفرصة في الاستفادة من خبرات من سبقه في التأليف أمثال عيسى بن عمر والخليل والرواسي ، الا ان كتابه لم يأت منظماً تنظيماً دقيقاً على أساس منطقي ، وعدم الدقة في التنظيم وعدم وضوح المنهج جعلت الباحثين يتهيبون منه لصعوبته . وهذه الصعوبة يمكن ان نوجزها في ثلاث حالات : الاولى عدم تناسق المادة منهجياً ، والثانية عدم اتفاق العنوان والمعنون ، والثالثة تشتت المادة الواحدة في عناوين مختلفة وأماكن متباعدة .

فاذا أراد الباحث أن يستخرج مسألة من كتاب سيبويه فبمقتضى الاختلافات السابقة عليه أن يقرأ مجموعة كبيرة من الابواب كي يحصل على مسألة في النحو أو في الصرف ، وهذه العملية تأخذ منه وقتاً طويلا وجهداً كبيراً ، لذلك نرى أكثر الباحثين عندما يتعرضون لآراء سيبويه يعتمدون على أقوال النحاة الذين سبقوهم دون أن يرجعوا لكتاب سيبويه ، فتنتج عن ذلك سلسلة من الاحالات ، وهذه الطريقة في البحث لم تكن سليمة ، لانها تترتب عليها نتائج خطيرة وهي نسبة الآراء لغير اصحابها ، ولكي تتضح لنا الحالات السابقة بجلاء نطبقها على ما جاء في كتاب سيبويه .

---

(١) انباه الرواة للقفطي ٢٤٨/١ .
(٢) خزانة الادب للبغدادي ١٧٩/١ .

١ ــ عدم تناسق المادة :

بدأ سيبويه كتابه بالكلم ، وقسمه الى اسم وفعل وحرف ، ومثّل لكل قسم بمثال ، (١) والظاهر أنه بدأ كتابه بما ابتدأ به النحو في زمن أبي الاسود الدؤلي ، كما جاء في كلام أبي الاسود : « أتيته ــ أي الامام علي ــ بعد أيام فألقى اليّ صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف » (٢) ، وقد أشار الى هذا الزجاجي عندما تعرض لكلام سيبويه في الكلم بقوله : « وقد روى لنا أن أوّل من قال ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه ، أعني قوله الكلام اسم وفعل وحرف » (٣) ، وهذا يدلل لنا أن سيبويه كان متأثراً بمن سبقه في التأليف ، ولا تزال هذه الطريقة متبعة الى وقتنا الحالي ، وأتبع تقسيم الكلم حركات البناء والاعراب ، قال : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية »(٤) ثم تناول باب المسند والمسند اليه ، وهذه الابواب الثلاثة خالصة في النحو ، ثم انتقل دون سابق تقديم الى باب يخالف ما سبق وهو « باب اللفظ للمعاني » (٥) و « هذا ما يكون في اللفظ من الاغراض » (٦) ، وهذان البابان تناول بهما المادة اللغوية ، وبعد أن أحال القارئ فيهما الى المستقبل انتقل الى باب يختلف عن السابقين ، وهو باب الاستقامة من الكلام والاحالة (٧) قسم الكلام فيه الى مستقيم وحسن ومحال ، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ومحال كذب ، ومثل لكل قسم بمثال ، والمعروف أن هذه الاصطلاحات ، اصطلاحات بلاغية ، وبذلك يكون هذا الباب قريباً من البلاغة وبعد أن أنهى الباب انتقل الى باب يخالفه وهو باب ما يحتمل الشعر (١) ناقش فيه صرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف ، وقد ناقش المتأخرون هذا الباب بعنوان الضرورات الشعرية ، من ذلك نعلم أن سيبويه لم يتبع التنسيق الدقيق في وضع الابواب ، اذا قارنا ذلك بما درج عليه ابن السراج والفارسي وابن جني والزمخشري .

---

(١) الكتاب ٢/١ . (٢) انباه الرواة ٤/١ . (٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ص ٤٢ . (٤) الكتاب ٢/١ . (٥، ٥) الكتاب ٧/١، ٨ .
(٦) الكتاب ٨/١ . (٧) الكتاب ٨/١ .

٢ ــ عدم اتفاق العنوان مع المعنون له :

من ملاحظتنا للابواب التي وضعت للفاعل يتضح لنا بأن العنوان لا يتفق مع المعنون له ، فقد ذكر ستة أبواب للفاعل ولكن المقصود به غير الفاعل فقد ناقش الفعل في هذه الابواب الستة ، تكلم في الباب الاول عن الفعل اللازم واسماء الفاعلين والمفعولين ، (١) وفي الباب الثاني عن الفعل اللازم والفعل المبنى للمجهول ، والثالث عن الفعل المتعدي الى مفعول به واحد ، والفعل اللازم الذي بعده المصدر والظرف ، والباب الرابع ذكر فيه الافعال التي تتعدى الى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، والباب الخامس ذكر فيه الافعال التي تتعدى الى مفعولين اصلها مبتدأ وخبر ، والباب السادس فيه الافعال التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهذه الابواب لو وضعت تحت عنوان الافعال اللازمة والمتعدية لكان أخصر للكلام وأسهل للباحث ، لان الباحث حينما يرى عنوان الفاعل يتبادر الى ذهنه ، ان هذا العنوان يتعلق بأحكام الفاعل دون غيره ، لكنه عندما يطلع عليه يجده يتعلق بأحكام الافعال من حيث التعدية واللزوم .

ونلاحظه في باب آخر يتكلم عن المفعول : « باب المفعول الذي تعداه فعله الى مفعول ، وباب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين » (٢) والمقصود بهذين البابين نائب الفاعل في الافعال المتعدية الى مفعولين والى ثلاثة مفاعيل ، ويضع باباً بعنوان كبير يوحي للقارئ بأنه يتكلم فيه عن اسم الفاعل واسم المفعول ، وهو « باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد »(٣) ولكنه في الحقيقة يتكلم عن الاسم والخبر في باب الافعال الناقصة أما كلامه عن اسم الفاعل واسم المفعول فيأتي في « باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منونا نكرة » ، (٤) ولذلك تكون هذه الابواب وامثالها مدعاة الى الوهم والاشتباه .

٣ ــ بحثه المادة الواحدة في موضوعات متعددة وأماكن متباعدة :

يزداد الامر صعوبة اذا علمناأن سيبويه يتعرض للموضوع الواحدبعناوين مختلفة

---

(١) الكتاب ١/١٣ ــ ١٩ (٢) الكتاب ، ١/١٩ ــ ٢٠ (٣) الكتاب ١/٢١
(٤) الكتاب ١/٨٢ .

واما كن متباعدة ، والمثال على ذلك موضوع البدل ، فقد تكلم عنه في « باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الاول » (١) ، وتناوله في مكان آخر بعنوان يختلف عن الاول ، قال : « باب المبدل من المبدل منه » ، (٢) ويعود مرة أخرى ويتناوله في باب طويل « باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتداة » (٣) ويتعرض له مع الضمائر بقوله : « باب من البدل أيضاً » (٤) ، وفي الباب الاخر يقول : « باب تكون فيه أن بدلا من شيء هو الاول » ، (٥) وقال في مكان آخر : « باب تكون فيه أن بدلا من شيء ليس بالاول » . (٦)

وسلك نفس الطريق في موضوع الاسم الممنوع من الصرف ، فقد ناقشه مع الاسماء المعربة ، (٧) وخصص له عشرين بابا في الجزء الثاني من كتابه ، (٨) وناقشه في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن الى لامات» ، (٩) واذا تتبعنا بقية الكتاب وجدنا موضوعات مختلفة تذكر في أماكن عديدة تحت عناوين يختلف بعضها عن الآخر .

مما تقدم تتضح صعوبة تتبع الآراء في كتاب سيبويه وهذه الصعوبة جعلت الباحثين يتهيبون منه ، فالباحث عندما يتناول موضوعا من الموضوعات في مكان من الكتاب يفوته الاهتداء الى نفس الموضوع في مكان ثان وثالث ورابع اضافة الى ذلك طول العنوان وعدم شموله لجميع الباب ، أو عدم انطباعه على المعنون ، ولهذا السبب نرى أكثر النحاة يتبع بعضهم بعضاً عند التعرض لاراء سيبويه ، وهذه الطريقة بالرغم من أنها تحتمل الصواب فانها تحتمل الخطأ نتيجة لتشتت موضوعات الكتاب فمن المحتمل أن يكون الذي اطلع على رأي في مكان لم يطلع عليه في مكان آخر ، ويكون الرأي ناقصاً ، وعلى الرغم من نقصه يأخذ به الاخرون أو يقرب أحد النحاة رأيا عاما حول مسألة من مسائل الكتاب ، فيوخذ ذلك الرأي ويخصص ، ونتيجة الى ما لاحظته من الخلط والاضطراب في أقوال النحاة ، واعتماد بعضهم على بعض قمت بهذه التجربة ، وارجو أن تكون بداية نتمكن بواسطتها من تصحيح ما علق في أذهان الباحثين من أوهام حول آراء سيبويه التي وردت في كتابه وتصويبها بقدر استطاعتنا .

---

(١) الكتاب ، ٧٥/١ . (٢) الكتاب ، ٢١٨/٢ . (٣) الكتاب ، ٢٢٤/١

(٤) الكتاب ، ٣٩٣/١ . (٥) الكتاب ، ٤٦٦/١ . (٦) الكتاب ، ٤٦٧/١ .

(٧) الكتاب ٧٣/١ . (٨) الكتاب ، ٤٣/٢ . (٩) الكتاب ، ٥٦/٢ .

اوهام النحاة

١ ــ الحديث الشريف :

الاستشهاد بالحديث من المسائل المهمة التي شغلت بال كثير من النحاة ، وقد اختلفوا بالحديث بين مجوز ومانع ، والذي يهمنا ما نسب لسيبويه ، قال أبو الحسن ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) في شرح الجمل « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ــ كسيبويه وغيره ــ الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب » ، (١) وتابعه في ذلك أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥ هـ) عندما أنكر على ابن مالك استشهاده بالحديث الشريف بقوله : « وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب ــ كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ــ لم يفعلوا ذلك »(٢) ، وقد سبق أباحيان في نقد ابن مالك لاستشهاده في الحديث الشاطبي محمد بن علي (ت ٦٨٤هـ) بقوله • « ولا اعرف سلفاً ــ اي لابن مالك ــ الا ابن خروف » وتابعهم كثير من المتأخرين دون أن يرجعوا الى كتاب سيبويه (٤) ، وقد استشهد سيبويه في كتابه بثلاثة احاديث بالنحو والصرف ، وقد تنبه لهذه الاحاديث في الكتاب الاستاذ عثمان الفكي في بحثه الاستشهاد في النحو العربي (٥) ،

ذكر سيبويه هذه الاحاديث في أماكن مختلفة من كتابه ، قال في « باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن واخواتهن فصلا ، وأما قولهم : كلّ مولود يولد

(١) خزانة الادب للبغدادي ١/٥ . (٢) الاقتراح للسيوطي ، نشر دار المعارف ، حلب ص ١٧.
(٣) خزانة الادب للبغدادي ١/٦ . (٤) في رسالتي للدكتوراه الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ناقشت المانعين الاستشهاد بالحديث وأقمت الدليل على أن المدرستين استشهدتا به . انظر الدراسة ص ٨٥ ، مخطوطة . (٥) رسالة ماجستير في كلية دار العلوم ، مخطوطة ص ١٥٧ .

على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » (١) ، وذكر الحديث الثاني في « باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعليه مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك — والمقصود به باب التنازع — قال ومثل ذلك ونخلع ونترك من يفجرك » (٢) ، والحديث الثالث ذكره في « باب ما يكون من الاسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل — والمقصود بهذا الباب الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، قال سيبويه في عمل أفعل التفضيل — ومن ذلك ما من ايام أحبّ الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » . (٣)

هذه أحاديث ثلاثة استشهد فيها سيبويه في النحو والصرف ومع ذلك ينكر النحاة الذين قرأوا كتابه استشهاده بالحديث وبالرغم من استشهاد أكثر النحاة بالحديث الثالث امثال ابن الحاجب وابن عقيل والاشموني والسبت و والسيوطي والخضري (٤) لم يشر أحد منهم الى أن سيبويه استشهد به وهم متفقون على أن أول من استشهد بالحديث ابن خروف ، ومن الغريب أن الدكتور شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية (٥) يؤكد عدم استشهاد سيبويه بالحديث الشريف تبعاً للخليل ، قال : « واستن بمدرسته في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي لانه روى بالمعنى لا باللفظ »(٦)

والسر الذي جعل الباحثين لا يتنبهون الى هذه الاحاديث وغيرها في الكتاب أن المؤلف لم يسقها مساق الاحاديث ، فهي خالية من السوابق واللواحق التي توحي بأنها من الحديث ، والذي أعتقده أنها كانت مألوفة في زمنه لم يصعب على أحد تمييزها ، والدليل على ذلك أن حديث القنوت لما كان مشتهرا بين المسلمين لم يذكر منه سيبويه غير ثلاث كلمات وهي « ونخلع ونترك من يفجرك » ، وهذه الكلمات في وسط الحديث .

---

(١) الكتاب ٣٩٦/١ ، انظر مسند الامام ابن حنبل ٢٣٣/٢ ، ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠

(٢) الكتاب ٣٧/١ ، انظر اللباب في شرح الكتاب المطبعة الرابعة ٧٨/١ .

(٣) الكتاب ٢٣٢/١ ، مسند الامام ابن حنبل ٢٢٤/١ ، ٣٣٨ ، ٧٥/٢ ، ١٣٢ .

(٤) انظر شرح الوافية لابن الحاجب مخطوطة ٧٤ وشرح ابن عقيل على الالفية ١٨٨/٢ ، شرح الاشموني على الالفية وهمع الهوامع للسيوطي ١٠٢/٢ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ٥٠/٢ .

(٥-٦) المدارس النحوية ص ٨٠ .

على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا في كتاب سيبويه فهو بحاجة الى اعادة نظر بصورة دقيقة في مسائله وشواهده ، فقد نلاحظ أحدث تحقيق لكتاب سيبويه تحقيق الاستاذ عبدالسلام هارون ، نلاحظه في باب التنازع يصحح تحريف الآية الكريمة والتي وردت في طبعه بولاق (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) ، (١) والآية فيها تقديم وتأخير ، وهي في المصحف الشريف كما قومها المحقق « والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » ، (٢) وقال في الحاشية « ومن عجب أن تمر القرون ولا ينبه الى ذلك أحد من العلماء » ، (٣) ولكنه في الوقت الذي يصحح فيه الآية وينتقد السابقين لم يلتفت الى الحديث الشريف ، وهو بعد الآية بسطر واحد ، ولم يلتفت الى الحديث الآخر « ما من ايام ... الخ »(٤) ، وقد تنبه الى حديث « كل مولود ... الخ » ، (٥) وبذلك يتضح عدم دقة التحقيق .

٢ — باب ما يجري وما لا يجري :

وهم السهيلي (٦) حينما نسب لسيبويه تسميته الممنوع من الصرف باب ما يجري وما لا يجري ، (٧) فان سيبويه لم يستعمل هذا الاصطلاح والذي استعمله في كتابه هو قوله : « باب مجاري أواخر الكلم من العربية » ، (٨) وهي حركات الاعراب والبناء التي تكون في أواخر الكلم وسميت بذلك ، لان الصوت يبتدي بالجريان في هذه الاواخر ، كما أنه لم يستعمل هذا الاصطلاح في الابواب العشرين التي خصصها لموضوع الممنوع من الصرف ، وابتدأها بقوله : « باب ما ينصرف ومالا ينصرف ، هذا باب أفعل » ، (٩) واستمر في بقية الابواب بألفاظ متقاربة دون أن يستعمل الاصطلاح الذي ذكره السهيلي .

اصطلاح ما يجري وما لايجري ذكره المبرد بقوله : « هذا باب ما يجري وما لايجري بتفصيل أبوابه وشرح معانيه واختلاف الاسماء وما الاصل فيها ؟»(١٠)

---

(١)الكتاب ١/٣٧.(٢) سورة الاحزاب ، الآية ٣٥ ،انظر الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون ١/٧٤.
(٣) الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ١/٧٤ . (٤) الكتاب ١/٢٣٢ .
(٥) الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ٢/٣٩٣ .
(٦) هو ابو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الاندلسي (ت٥٨١ هـ) .
(٧) انظر أمالي السهيلي (مطبعة السعادة ١٩٧٠ م ص ٢٩ .
(٨) الكتاب ١/٢ . (٩) الكتاب ٢/٢ ، وما بعدها . (١٠) المقتضب للمبرد ٣/٣٠٩ .

عند كلامه عن الممنوع من الصرف ، وبعد ذلك ذكر اصطلاح سيبويه بقوله : « هذا باب ما ينصرف وما لاينصرف مما سميت به مذكراً من الاسماء العربية » (١) ونسبه ابن يعيش الى البغداديين ، قال : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف ، باب ما لا يجري ، والصرف قريب من الاجراء ، لان صرف الاسم اجراؤه على حاله في الاصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الاعراب »، (٢) والقول الحق ما ذكره ابن يعيش ، لأن البغداديين ظهرت آراؤهم بعد المبرد وثعلب وقد تأثروا بالشيخين ، وكانوا أكثر تأثراً بالمبرد فكان من اصطلاحاتهم الثابتة في حين كان استعماله عند المبرد من باب الجواز كما ذكرنا .

٣ ــ تسمية المؤنث بالمذكر .

قال المبرد : « وان كان شيءٌ من ذلك مذكر الاصل واوقعته على مؤنث ، نحو امرأة سميتها بزيد أو عمرو ، فانّ أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من قبيلهما وهو القول الفاشي أن لا يصرفوا شيئاً من ذلك » ، (٣) وقد وهم المبرد في هذه المسألة حيث نسبها لسيبويه والخليل ، والصحيح أنها لأبي اسحاق وأبي عمرو ، كما ذكر ذلك سيبويه ، قال : « فان سميت المؤنث بعمرو وزيد لم يجز الصرف ، هذا قول أبي اسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس » ، (٤) وبذلك يكون مرجحاً لهذه المسألة وليس قائلها ، فنسبتها لسيبويه والخليل هي نسبة لغير صاحبها .

٤ ــ لــولا :

وهم ابن عقيل وابن هشام والاشموني والصبان ، بقولهم : ان الضمير في لولاي ولولاك في محل جر (لولا) على رأي سيبويه ، (٥) وهذا الرأى لم يكن لسيبويه وانما هو رأي الخليل ويونس ، وقد تابعهما سيبويه بذلك ، قال : «لولاي ولولاك اذا اضمرت الاسم فيه جرّ ، واذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الاضمار على القياس ، لقلت لولا أنت كما قال سبحانه (لولا انتم لكنا مؤمنين) ، (٦) ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة

(١) المقتضب ٣١٩/٣ . (٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١ .
(٣) المذكر والمؤنث للمبرد ، ص ١٢٦ . (٤) الكتاب ٢٣/٢ .
(٥) شرح ابن عقيل على الالفية ٧/٢ ، شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٥٢ ، شرح الاشموني على الالفية مع حاشية الصبان ٢٠٦/٢ .
(٦) سورة سبأ الآية ٣١ .

مضمر مرفوع ، وهذا قول الخليل ويونس » (١) ، وقد تنبه الى ذلك الهروي حيث قال : والكاف والياء في لولاك ولولاي في موضوع خفض عند الخليل وسيبويه» (٢) انما تسرب الوهم لابن هشام وابن عقيل لكون سيبويه ابتدأ بالمسألة دون أن ينسبها لاصحابها وبعد أن أتم كلامه ، قال هذا قول الخليل ويونس فنظر لاول الكلام وتابعهما الاشموني والصبان .

٥ — تسمية رجل بذراع :

قال المبرد: « وذكر سيبويه وتبعه قوم كثير أنه لو سمي رجل ذراعاً لصرفه وحجته أنه قال : كثرت تسمية الرجال به فكأنه اسم صيغ للمذكر »(٣) ، وقد وهم المبرد في نسبة هذه المسألة لسيبويه لانها للخليل كما ذكر سيبويه ، قال : «وسألته عن ذراع ، فقال : ذراع كثر تسميتهم به المذكر ، وتمكن في المذكر ، وصار من اسمائه خاصة عندهم ومع هذا فانهم يصفون به المذكر ، فيقولون هذا ثوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر » (٤) ، فقد اتضح بأن الرأي والدليل للخليل وليس لسيبويه ، وانما جاء الوهم ، لأن سيبويه لم يذكر اسم الخليل وانما أشار اليه .

٦ — عدا وخلا

وهم ابن عقيل بقوله : « عدا وخلا حرفا جر ، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما »(٥) وابن عقيل بكلامه هذا أصدر حكماً دون أن يراجع كتاب سيبويه ، ولو راجع الكتاب لعدل عنه ، قال سيبويه : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدالله فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فاذا قلت ما خلا فليس الا النصب ، لان ما اسم ولا تكون صلتها الاّ الفعل هنا » ، (٦) وبذلك يكون سيبويه قد ذكر الجر بخلا ولو قال ابن عقيل : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا لكان صحيحاً .

٧ — حبذا :

ذهب ابن مالك الى القول بفعلية « حبذا » ، وان هذا القول خلاف للمبرد وابن السراج (٧) ، ونسب ابن هشام القول بفعلية « حبذا » لسيبويه (٨) وفصل ابن عقيل

(١) الكتاب ٣٨٨/١ . (٢)الازهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، ص ١٨١ .
(٣) المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٠٥ . (٤) الكتاب ١٩/٢ .
(٥) شرح ابن عقيل على الالفية ٦١٨/١ . (٦) الكتاب ٣٧٧/١ . (٧) التسهيل لابن مالك ، ص ١٢٩ . (٨) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢٩٢/٢ .

بقوله: «فذهب ابو علي الفارسي وابن برهان أو ابن خروف الذي نسب القول بالفعلية لسيبويه ، وذهب المبرد وابن السراج (١) وابن هشام اللخمي (٢) وابن عصفور الى القول باسمية « حبذا » (٣)

وعند الرجوع الى كتاب سيبويه وجدنا هذه المسألة يشترك فيها الخليل وسيبويه . ولا يمكن تمييز رأييهما الاّ بواسطة القرائن ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن « حبذا » بمنزلة حبّ الشيء ، ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو « لولا » ، وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابن عم ، فالعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبذة ، لانه صار مع حبّ على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل » (٤) ، وهذا النص يحتمل مخالفة سيبويه للخليل وموافقته ولمعرفة ذلك نناقش الاحتمالين .

من ملاحظتنا للمسألة نجدها مبدوءة بكلمة « زعم » وفيها كلمة « لكن» التي تفيد الاستدراك ، وبعد ذلك تنتهي المسألة وينتقل لغيرها .

أما كلمة « زعم » فأكثر ما تستعمل بالشك أو الباطل ، لذلك قالوا : وزعموا مطية الكذب ، (٥) لكن هذا الاستعمال عند سيبويه غير مطرد الا انه أكثر ما يأتي به للشك ، مثال ذلك قوله : « وزعم الخليل أنه يقول انه المسكين أحمق على الاضمار الذي جاز في مررت ، كأنه قال انه هو المسكين أحمق ، وهو ضعيف »(٦) وقال في مكان آخر « وزعم الخليل رحمه الله يجوز أن يقول الرجل هذا رجل أخو زيد ، اذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز الا في وضع الاضطرار » (٧) ، وقال : « وزعم يونس أن من العرب من يقول : ان لا صالح فطالح على أن لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمر بعد ان لا فعلا آخر غير الذي تضمر بعد ان لا في قولك ان لا يكن صالحاً فطالح » (٨) ، فقد استعمل سيبويه « زعم » في هذه الامثلة للشك وقد يستعملها لغير الشك في كتابه .

---

(١) المبرد وابن السراج يتفقان في القول باسمية حبذا انظر المقتضب ١٤٥/٢ ، الاصول ١٣٥/١ .
(٢) هو محمد بن أحمد الاشبيلي ، ترجمته في بغية الوعاة ٢٧/١ .
(٣) شرح الالفية لابن عقيل ١٧٠/٢ . (٤) الكتاب ٣٠٢/١ .
(٥) أساس البلاغة للزمخشري ٢١١/١ .
(٦) الكتاب ٢٥٦/١ . (٧) الكتاب ١٨١/١ . (٨) الكتاب ١٣٢/١ .

وأما كلمة « لكن » فتستعمل للاستدراك ، فيكون استعمالها بعد الشك استدراكاً على رأي الخليل ، وبعد الاستدراك أنهى الكلام على هذه المسألة وانتقل الى مسألة أخرى .

نستنتج مما سبق بأنه يكون للمسألة احتمالان : الاحتمال الاول هو أن الخليل ذهب الى فعلية « حبذا » بقوله : حبّ الشيءُ ، واستدرك عليه سيبويه بقوله : « ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ، وبذلك يكون سيبويه ذهب الى الاسمية ، وهذا الاحتمال الراجح لما ذكرنا من الامثلة والاداة .

والاحتمال الثاني هو أن القول جميعه للخليل وسيبويه تابع له ، وذلك أن الخليل قال بفعلية « حبذا » حبّ الشيءُ ، ثم استدرك على نفسه وقال : ان ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة ، نحو لولا وهو اسم مرفوع ، وعلى ذلك يكون الخليل وسيبويه قالا بالاسمية ، وعلى كلا الاحتمالين وهم النحاة في نسبة الآراء لاصحابها ، فعلى الاحتمال الاول يكون رأي الخليل هو القول بفعلية « حبذا » وتابعه الفارسي وابن برهان وابن خروف ، والقول بالاسمية — أي باسمية حبذا — هو رأي سيبويه وقد تابعه المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي ، وقد صرح ابن عصفور بنسبته لسيبويه ، (١) وعلى الاحتمال الثاني ، يكون القول بفعلية « حبذا » هو رأي الفارسي ، وابن برهان وابن خروف وابن مالك ، ويكون الرأي الثاني وهو القول باسمية « حبذا » هو رأي الخليل وسيبويه وتابعهما المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور .

ومما سبق نستنتج بأن ابن مالك وابن هشام وابن عقيل والاشموني واهمون على الاحتمالين المذكورين .

٨ — حواجر وحواجز :

وهم ابن الحاجب في رده على الزمخشري بقوله : « وقع في كتاب سيبويه بالتمثيل بحواجز بالزاي جمع حاجز ، وهو مثل الحوض ، ذكرها في الاسماء ، فيجوز أن يكون المصنف جعل موضعها حواجز ، ويجوز أن يكون تصحيفاً » (٢) ، ذكر سيبويه هذه الكلمة في كتابه بمكانين متباعدين وبلفظين متفقين بالوزن « حواجر

---

(١) انظر شرح الاشموني على الالفية ٣/٤٠ .

(٢) الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب رسالة دكتوراه مخطوطة ص ٦١٣ .

وحواجز » ، فذكر اللفظ الاول في « ما كان من الاسماء على فاعل أو فاعل ، فانه يكسّر على بناء فواعل ، وذلك تابل وتوابل وطابق وطوابق وحاجر وحواجر وحائط وحوائط » . (١)

وذكر الثاني في « باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل ، قال : ويكون على فواعل في الاسم والصفة ، فالاسم نحو حوائط وحواجز والصفة نحو حواسر » (٢) والملاحظ أن كلتا الكلمتين في الاسماء ، وقد قصد سيبويه في الاول جمع (حاجر) وهو المنبط الذي يمسك الماء ، وفي الثاني (حاجز) وهو الذي يحجز بين المتقاتلين ، وكل ذلك ذكره الزمخشري في اساس البلاغة ، (٣) وقد تسرب الوهم لابن الحاجب لكونه اطلع على « حواجز » ولم يطلع على « حواجر » فلو اطلع عليهما لما اعترض على الزمخشري .

موسى بناي العليلي

---

(١) الكتاب ١٩٨/٢ .
(٢) الكتاب ٣١٨/٢ .
(٣) اساس البلاغة ٨١/١ ، ٨٢ .

مصادر ومراجع البـــحث
مرتبة حسب ورودها في البحث

١ ــ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة .

٢ ــ انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٣ ــ المزهر في علوم اللغة وانواعها للسيوطي ، تحقيق : جماعة من العلماء ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة .

٤ ــ أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق : فربتس كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٣٦ م .

٥ ــ كتاب سيبويه ، طبعة بولاق ، ١٣٦٦ هـ .

٦ ــ الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، رسالة دكتوراه مطبوعة على الاستنسل .

٧ ــ الايضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، مطبعة المدني القاهرة ، ١٩٥٩م .

٨ ــ خزانة الادب للبغدادي ، طبعة بولاق ، ١٢٩٩ هـ .

٩ ــ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ، مطبعة دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

١٠ــ الاستشهاد في النحو العربي ، رسالة ماجستير لعثمان الفكي ، مقدمة الى كلية دار العلوم ، سنة ١٩٦٩م .

١١ــ كتاب سيبويه ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مطابع دار القلم ، القاهرة ١٩٦٦م .

١٢ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات مطابع دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

١٣— شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، مصر .

١٤— أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد ، دار احياء الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦م .

١٥— بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

١٦— شرح الاشموني على الالفية مع حاشية الصبان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة .

١٧— ش ح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٦٣م

١٨— الازهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧١م .

١٩— المذكر والمؤنث للمبرد ، تحقيق : الدكتور رمضان عبدالتواب ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠م

٢٠— أمالي السهيلي ، تحقيق : ابراهيم البنّا ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٧٠م

٢١— المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عصيمة القاهرة ١٣٨٨ ه

٢٢— شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق : جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة ، القاهرة

٢٣— كتاب الاصول في النحو لابن السراج ، تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٣م .

٢٤— مسند الامام أبي عبدالله أحمد بن حنبل المرزوى .

٢٥— اللباب في شرح الكتاب للشيخ عبدالغني الغنيمي ، على المختصر المشتهر باسم الكتاب ، تصنيف أحمد بن محمد قدوري ، مطبعة دار الكتاب العربي القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١م .

٢٦— أساس البلاغة للزمخشري ، مطبعة الكتبي ، القاهرة ، ١٩٥٨م .

٢٧- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، مخطوطة مصورة من معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، برقم (٣٩١) نحو
٢٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، مطبعة السعادة ، القاهرة
٢٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٩٥٤م
٣٠- الاقتراح للسيوطي ، نشر دار المعارف ، حلب .